التيار السلفي في مصر بين وحدة التحديات وتفكك التنظيمات

سناء البنا

باحثة إسلامية سياسية

ملحوظة : كتبت هذه المقالة قبل أحداث الثالث من يوليو في مصر والإطاحة بمرسي

مقدمة:

أسفرت ثورة الخامس والعشرين من يناير عن تحولات فاصلة طالت مقولات التيار السلفي التأسيسية وتكويناته التنظيمية وغير التنظيمية على السواء. ويرجع بعض المراقبين بداية التحول في مواقف التيار السلفي إزاء منظومة العمل السياسي- مفاهيمها ومؤسساتها وعملياتها- إلى لحظة تنحي الرئيس السابق حسني مبارك، في الحادي عشر من فبراير عام ٢٠١١، حيث اندفعت قيادات السلفيين وجماهيرهم منذ ذلك التاريخ إلى قلب ميدان التحرير في مشهد «إثبات للوجود»، عكس قدرًا هائلًا من التوتر إزاء صعود جماعة الإخوان المسلمين المرتقب -حينها- إلى سدة الحكم.

فعلى مدار العقود الماضية، اتخذ التيار السلفي موقف المفاصلة إزاء الأدوار السياسية التي شغلتها جماعة الإخوان المسلمون، باعتبارها تقع إما في إطار الخروج على الحاكم، وإما أنها مرجوحة بأولوية إصلاح الاعتقاد وتربية المجتمع على العقائد والقيم الإسلامية الصحيحة. ورغم الغموض الذي ساد دور التيار السلفي في الساحة السياسية طوال العقود الماضية، خاصة في ضوء التفاهمات التي تزامنت مع انتشاره في المجال الإعلامي في العقد الأخير، فقد أبرز الصعود المفاجئ لهذا التيار أثر التحديات المشتركة في توحيد فواعل التيار السلفي- على المستوى التكتيكي- كما أبرز أهمية التعرف إلى طبيعة العلاقات البينية داخل التيار وأسباب تفتت التنظيمات السلفية في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة، والتي تعود أغلبها إلى خلافات عقدية، وفكرية، وتنفيذية-إدارية. وتعالج الورقة الحالية الخلفية الفكرية والتاريخية للتيار السلفي في مصر، وتنظيماته الحديثة والتالية على ثورة الخامس والعشرين من يناير، وأخيرًا، كان الختام بتحليل أسباب تفتت التيار السلفي في المجال السياسي في مصر.

رؤية تركية
2013 - 7
149 - 123

أولا: الخلفية الفكرية والتاريخية للتيار السلفي

بدأ انتشار المذهب الوهابي في مصر على يد كل من الشيخ رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥)، والشيخ محمد حامد الفقي والأستاذ محب الدين الخطيب في أوائل القرن العشرين، واتفقت لهذه الأفكار مسارات فكرية ومؤسسية ودعوية مختلفة. فعلى الجانب الفكري والثقافي، أنشأ الأستاذ محب الدين الخطيب مع الشيخ رشيد رضا المكتبة السلفية التي عنيت بنشر مؤلفات ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية رحمهما الله، وكانت تلك المؤلفات - ولا زالت - من الأصول المرجعية للمذهب الوهابي. وعلى الصعيد الإداري الدعوي، تأسست جمعية أنصار السنة المحمدية على يد الشيخ محمد حامد الفقي عام 1926، وكان قد انشق بها عن الجمعية الشرعية عقب مجادلات عديدة مع العالم الأزهري الشيخ خطاب السبكي الذي ارتأى للجمعية الشرعية دورًا إحيائيًا يستعيد التراث المذهبي الصوفي الأشعري للأزهر الشريف وينشط في المجال الخيري والتنموي على أسس تراثية واضحة، بينما سعى الشيخ الفقي إلى الاستقلال بجمعية أنصار السنة المحمدية- التي مارست نفس أدوار الجمعية الشرعية- غير أنها انقطعت عن التراث الديني الأزهري وعملت على نشر الفكر الوهابي- السلفي[1] في مصر. وأخيرًا، على الصعيد الإعلامي والدعوي، أصدر الشيخ رشيد رضا مجلة «المنار» التي عنيت بنشر الأفكار الوهابية على المستوى

بدأ انتشار المذهب الوهابي في مصر على يد كل من الشيخ رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥)، والشيخ محمد حامد الفقي والأستاذ محب الدين الخطيب في أوائل القرن العشرين

الفكري والعقدي، وتدعيم آراء الشيخ محمد عبده بشأن الاتفاق بين الحضارة الغربية والإسلام عقيدة وشرعًا. واستمر المد الوهابي في الانتشار عبر تلك القنوات، ولاحقًا عبر جماعة الإخوان المسلمين التي عملت على رأب الصدع بين التيار الناشئ والتراث الديني الأزهري بوسائل من بينها إعادة إصدار مجلة المنار والحث على تجنب البدع والخرافات - كما يظهر في بنود رسالة التعاليم لمؤسسها الشيخ حسن البنا. إلا أنه سرعان ما وقعت المفاصلة بين الإخوان المسلمين والتيار الوهابي- السلفي بداية مع انشقاق جمعية الشبان المسلمين وفيما بعد مع اتجاه نظام الرئيس السادات إلى موازنة المد الإخواني في المجال السياسي بدعم التيار الوهابي وتوسعة قواعده ومنصاته الاجتماعية.

وكان اتجاه الرئيس السادات إلى دعم التيار السلفي في مواجهة الإخوان مدعومًا بعديد من الاعتبارات، أولها، أن التيار الوهابي - خاصة رافده المدخلي/ الجامي- يعزف عن السياسة ابتداءً ويوكلها إلى الحاكم سواء التزم بتطبيق الشرع أم لا، وثانيها، أنه

مؤتمر صحفي لحزب النور

يقع على النقيض من مقولات جماعة الإخوان المسلمين التأسيسية وأسلوبها الحركي- وكان يلزم النظام السياسي حينها تقديم بديل "مستأنس" للعمل الإسلامي السياسي، وثالثها، أنه يحظى بانتشار شعبي كبير بالنظر إلى شعاراته المحببة لعوام الناس - "العودة إلى القرآن والسنة- المعين الصافي- السلف الصالح...إلخ - واستناده إلى قوة النص الديني وإلزاميته، ورابعها، أن اهتمام رموزه بالمظهر الديني يكفل سرعة الانتشار والفصل بين الالتزام الديني والحركية السياسية على المستوى القاعدي، وخامسها، أن الفكر الوهابي لا ينتهج أسلوب التنظيمات الهرمية، ومن ثم يسهل على أنظمة الحكم اختراقه وتوجيهه وتعديل مساره متى لزم.[2]

وعليه، توجهت موارد النظام إلى دعم جماعة أنصار السنة وافتتاح مئات المساجد لها ودعم منشوراتها وإصداراتها، وتوزيع آلاف النسخ من مؤلفات ابن تيمية وابن القيم مجانًا في المساجد، وإعارة أعداد كبيرة من أئمة الأوقاف إلى المملكة العربية السعودية، وغيرها من وسائل الدعم التي عنيت بإضعاف نفوذ الإخوان المسلمين السياسي في المجتمع.[3]

غير أن التحول الأبرز طرأ مع امتزاج الفكر الوهابي الحرفي بمفاهيم الجاهلية والحاكمية التي شاعت من خلال كتابات الشهيد سيد قطب والمنهج الحركي التنظيمي الخاص بالإخوان المسلمين، فظهر تباعًا ما عرف بالسلفية الجهادية، وأسفرت أحداث التفجيرات والاغتيالات خلال عقد التسعينيات في تغيير خارطة المجال الديني العام في مصر وتوازنات القوى بين الجماعات الإسلامية والمؤسسات الدينية

والنظام الحاكم. وكان من أبرز تداعيات ظهور التيار الوهابي هو انتزاع الشرعية التاريخية عن الأزهر الشريف ورفض الاعتقاد الأشعري والماتريدي الذي يقوم عليه اعتقاد أهل السنة والجماعة، وتحدي أقوال علماء الأزهر البارزين والانتقاص من مكانتهم العلمية مثل الشيخ نجيب المطيعي وعبد الله الغماري والشعراوي وعبدالله المشد والفحام وعبد الحليم محمود وعطية صقر وإسماعيل العدوي وغيرهم من العلماء، ورفض التصوف واعتباره من قبيل الشرك.

كان من أبرز تداعيات ظهور التيار الوهابي هو انتزاع الشرعية التاريخية عن الأزهر الشريف ورفض الاعتقاد الأشعري والماتريدي الذي يقوم عليه اعتقاد أهل السنة والجماعة

ونتج عن انتشار المد الوهابي عدد من التداعيات الاجتماعية والثقافية، أبرزها في إطار الورقة الحالية هو انتشار ظاهرة الدعاة الإسلاميين وفوضى الإفتاء بدعوى "العمل بالدليل" وأنه "كلٌّ يؤخذ من كلامه ويرد"، فأطلق العنان للنظر الشرعي من غير أهله، وظهرت فتاوى نشاز عن تراث الإفتاء والفقه المذهبي، وبرز الترجيح بين الأدلة بغير ضابط ولا منهج، وتشكل التيار الوهابي - السلفي في صورة تكوينات مجتمعية تتمحور حول "الدعاة" السلفيين، و(تمأسس) بعضها في أطر تنظيمية أو/ رسمية، وكان من أوائل الدعاة في السبعينيات الأستاذ وجدي غنيم والأستاذ فوزي السعيد، ثم بدأت ظاهرة "الدعاة" في الانتشار حتى تبلورت في عدد من الأطر التنظيمية وغير التنظيمية كما يلي. إلا أنه يحسن البدء بتوضيح لأهم المقولات التي يقوم عليها التيار الوهابي - السلفي في مصر، حيث يفسر كثير منها ظاهرة التشظي الواقعة في المجال السياسي.

المقولات المفتاحية للتيار الوهابي- السلفي

يقوم التيار الوهابي- السلفي على عدد من المقولات المفتاحية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولها، يتركز الفكر الوهابي- السلفي حول فكرة "العودة" إلى أصول الاعتقاد والمعاملات التي عاشها "السلف الصالح"، وهو العصر الممتد منذ نزول الوحي وحتى وفاة الإمام ابن حنبل- رضي الله عنه- ٨٥٥ م. ومن ثم، يرفض التيار السلفي وساطة التابعين من أئمة الاعتقاد والتصوف والفقه بين الفرد والنص القرآني أو النبوي باعتبارهما المعين "النقي" من شوائب الابتداع و"الكهنوتية" التي سادت عصور الإسلام على يد التابعين. فمناط الفكر السلفي هو القفز فوق فجوة زمنية تمتد قرابة أحد عشر قرنًا وتجاوزها للوصول إلى عقيدة التوحيد النقي في "عصرها الذهبي" والتركيز على نصوص القرآن والسنة النبوية لاستخراج الحكم الفقهي، ورفض ما يخالف ظاهر النص، واستتابة المجتمعات المسلمة العالقة في عصور الجاهلية والشرك.

وعليه، تنتهج الحركات السلفية استنساخ الواقع الاجتماعي والديني والثقافي بل والاقتصادي لعصر السلف- بحسب تصورهم عنه- في السياقات الزمانية والمكانية المختلفة، فيتجلى التيار السلفي في مجموعة من المفردات والسلوكيات اليومية - تقصير الثياب، تعطيش حرف الجيم، ارتداء النقاب، تجارة الألبان..إلخ- وإعمال النصوص الحرفية في الواقع الاجتماعي والسياسي من خلال الأدلة النصية وحدها وتحكيم رأي الفرد بشأن قوتها وضعفها وراجحها ومرجوحها، ورفض زيارة القبور والصلاة في الأضرحة والتوسل بالأولياء والنذور باعتبارها من مظاهر الشرك والابتداع.

وثانيها، محاربة كل أشكال التمذهب الفقهي والأشعري والطرقي - التصوفي- باعتبارها من مظاهر "الشرك" بالله تعالى، واستتابة المسلمين منه، واعتبار أتباع التيار الوهابي- السلفي هم "الفرقة/ الطائفة المنصورة" التي تتبع عقيدة التوحيد النقي، ويتفق مع هذا التصور تقسيم مفهوم التوحيد إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، فيتصنف أتباع التيار السلفي في أكمل أقسام التوحيد - توحيد الألوهية- بينما يقع سواهم في القسمين الآخرين ويترتب على ذلك اعتبار الولاء والبراء، والجهاد، والأخوة، وغيرها من المفاهيم التي اقتحمت المجال السياسي طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

وثالثها، الادعاء بأن السلطة الحقيقية هي للنص وحده: النص القرآني والنص

مؤتمر صحفي للجماعة الإسلامية

النبوي كما جمع في كتب الحديث وإجماع الصحابة، ومن ثم الدعوة إلى إعمال النص الحرفي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الاجتهاد الفردي. ورابعها، محاربة البدع والعمل على "تنقية" الدين من شوائب التمذهب على المذاهب الفقهية الأربعة - الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية- باعتبار التمذهب "تقليدًا"، ينافي عقيدة التوحيد، وباعتبار التصوف الطرقي والاعتقاد الأشعري (الذي يقوم على إثبات وجود الله تعالى ونبوة الرسول عليه الصلاة والسلام بالأدلة العقلية) ابتداعًا مرده الجهل بالأصول، والعمل- في المقابل- على نشر آراء الشيخ ابن عبد الوهاب والشيخ ابن باز باعتبارها تعبر عن صحيح السنة والدين ونبذ ما سواها.

وأخيرًا، انتهاج التفسير والتأويل الفردي للقرآن باعتباره صالحًا ومصلحًا لكل زمان ومكان، ودعوة عامة المسلمين إلى استقصاء

الدليل، ومقارنة الأدلة وترجيح الأقوال -!- بحيث يتفادى المسلم التقليد، وإن كان - في نهاية الأمر - متبعًا.(4)

وتمثلت موارد التيار السلفي الفكرية في مذهب الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى (١٢٦٢-١٣٢٨م)، والإمام ابن حنبل (٧٨٠- ٨٥٥ م). وكان من تداعيات انتشار هذا التيار سياسيًّا ظهور تياري موالاة الحاكم والخروج عليه، بينما تمثلت تداعياته الاجتماعية والثقافية في انتشار التدين المظهري وهدم الأضرحة ومهاجمة الموالد وإدانة التوسل بالأولياء وآل البيت ورفض الاحتكام إلى التراث الشرعي المذهبي. وتنقسم الجماعات السلفية بحسب اتباعها أو رفضها للمذهبية الفقهية إلى السلفية الوهابية - وتتبع غالبًا المذهب الحنبلي- والسلفية الحديثة التي ترفض التقليد المذهبي إجمالًا وتعلي شعار «العمل بالدليل» والاجتهاد الفردي المطلق، وهو ما يظهر في أفكار الشيخ الألباني، ومن قبله ابن القيم الجوزية الذي دعا عامة المسلمين إلى «التحرر» من التقليد. وامتد الكفر بالمذهبية الفقهية إلى يومنا من خلال دعاوى دراسة الفقه المقارن في أقسام الشريعة بالجامعات الإسلامية، فانتشر الاعتماد على أقوال «الدعاة» المعاصرين ورد أقوال علماء المذاهب الفقهية المتصلة السند بأصول الشرع- قرآنًا وسنةً- منذ العصر النبوي، بدعوى أنها من مظاهر الكهنوتية والابتداع في الدين!

ويعتري الفكر الوهابي- السلفي عدد من الإشكالات التي أبرزها التفاعل بين عدد من حركاته والسلطات السياسية في كل من المملكة السعودية ومصر، فأول تلك الإشكالات هو رفض التقليد المذهبي والاعتقادي والتصوفي من جهة، وتقليد الإمام ابن حنبل من جهة، وهو الانتقاد الذي وجهه نصر الدين الألباني (١٩١٤-١٩٩٩م)، لسلفية ابن عبد الوهاب بدعوى أن اتباع المذهب الحنبلي هو عين التناقض في المنهج السلفي. ويتمثل ثاني الإشكالات في إعلاء مبدأ تحريم الخروج على الحاكم من جهة، والتركيز على مبدأ الولاء والبراء من جهة أخرى، بحيث طال البراء في أحد مشاهد التاريخ الوهابي- السلفي الحاكم نفسه. ويكمن هذا الإشكال في الاعتقاد بثنائية مجتمع المؤمنين - أتباع التيار السلفي- من جهة، ومجتمع المشركين في الداخل والخارج من جهة أخرى، بحيث يتحقق الولاء والبراء وخلوص إيمان المؤمن بقدر إظهاره العداء والبراء من الشرك وأتباعه. وبدأت بوادر تحريم السفر إلى بلاد الشرك في الظهور منذ القرن التاسع عشر من خلال الحث على قطع العلائق مع البلاد المشركة، وعلى نفس المنوال تم تأطير الصراع مع الدولة العثمانية باعتباره صراعًا بين المسلمين والكفار، ثم ازدهرت أفكار الولاء والبراء مع انتشار حركة "الإخوان" في العراق مطلع القرن العشرين، وفتوى الشيخ ابن باز مفتي المملكة السعودية بقطع السلام عن غير المؤمنين، وامتد فكر المفاصلة إلى الشيخ أبو محمد المقدسي ومنه إلى فوزان آل فوزان الذي دعا إلى هجرة المسلمين القاطنين في غير بلاد الإسلام لتفادي "موالاة" الكفار، وانتهت

يرفض التيار السلفي وساطة التابعين من أئمة الاعتقاد والتصوف والفقه بين الفرد والنص القرآني أو النبوي باعتبارهما المعين «النقي» من شوائب الابتداع و«الكهنوتية» التي سادت عصور الإسلام على يد التابعين

موجة البراء إلى انتقاض مبدأ حرمة الخروج على الحاكم حين قاد الشيخ جهيمان العتيبي واقعة احتلال المسجد الحرام عام ١٩٧٩م والخروج على الدولة السعودية وجهادها لتحالفها مع أهل الشرك. وأما ثالث الإشكالات فيقع عمليًّا بين التركيز على مبدأ طاعة الحاكم من جهة، ومبدأ الاحتساب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) من جهة أخرى. فعلى الرغم من تركيز السلفية الوهابية على طاعة الحاكم ومعاونته ونصحه وتحريم الخروج عليه، فقد نتجت عن اعتماد الاحتساب فكرًا ومنهجًا توسعةُ المجال الديني وتنوع توجهاته بحيث تحقق المحظور وتحدت حركات التيار الوهابي- السلفي سلطة الحاكم والمجتمع على السواء - كما ظهر في توجهات الجماعة الإسلامية في التسعينيات.(5)

وأخيرًا- وليس آخرًا- يقع الإشكال الأبرز في الفكر الوهابي السلفي بين نبذ «كهنوتية» المذاهب والطرق الصوفية، وإضفائها على رموز العمل «الدعوي» بحيث استبدل بالسند المتصل منذ مهبط الوحي إلى منتصف القرن التاسع عشر، والذي يضمن اتساق الفتاوى والأقوال مع مقتضى المنهج التراثي الشرعي، بمعايير فضفاضة لا تضبط أهلية الاجتهاد ولا نتائجه، فكان فوضى الفتاوى والخلافات العقيدية الطائلة التي يرجع مردها إلى مشرب الداعية الفكري وخلفيته الاجتماعية والثقافية والمادية(6).

ثانيًا: خريطة التجمعات السلفية في المجال السياسي بعد الثورة

تنحصر أنماط تفاعل التيار الوهابي- السلفي مع المجال السياسي- نظريًّا- في ثلاثة أنماط رئيسة: أولها، نمط الخمول السياسي: وفيه تبرز مقولات النصيحة للحاكم من خلف الستار وتحريم الخروج عليه ومعارضته على الملأ، وتستوي في هذا الاتجاه الجماعات التي شرطت السكون السياسي بإقامة الحاكم لشرع الله والبراءة من المشركين والجماعات التي أخلت مسؤولية الحاكم من إقامة الشرع وواجب الولاء والبراء. ويعلي هذا الاتجاه من أولوية تحقيق النقاء العقيدي والتربية الفردية- ونبذ أشكال التنظيم الحركي سواء الاجتماعي منه أو السياسي. وتتسق مع هذا النمط واقعة فتوى الشيخ الألباني للفلسطينيين بالهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتقدم واجب حماية العقيدة - في رأيه - على واجب حماية الأرض، وكذلك تحريم الشيخ لكل أشكال العلائق مع الأحزاب السياسية والجمعيات لمنع الفرقة وشق الصف ولكونها

- أي المنظمات السياسية- بدعة. ويمثل هذا الاتجاه في مصر عدد من مشايخ جمعية أنصار السنة المحمدية والجمعية الشرعية والشيخ أسامة القوصي والشيخ أسامة رسلان. وأما النمط الثاني، فيتمثل في المشاركة السياسية المستترة، وفي هذا النمط تدين الجماعات السلفية أشكال التفاعلات السياسية المفتوحة من أحزاب وجمعيات وغيرها، بينما تمارس التفاهمات السياسية مع السلطة أو المعارضة تحت الستار، وتتفق مع هذا النمط الدعوة السلفية وهي أبرز الحركات السلفية تنظيمًا في الإسكندرية خلال العقدين الماضيين وقبيل ثورة الخامس والعشرين من يناير. وأخيرًا، فإن ثالث أنماط التفاعل السياسي هو المشاركة السياسية المفتوحة، إما بالمطالبة بالخروج على الحاكم وجهاده - كما الحال في الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي- أو بالإصلاح السياسي بدعوى أن فريضة التوحيد تستلزم محاربة «شرك الحاكمية» في الدول والمجتمعات الحديثة، مثل الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص). ومن ثم يمكن القول بأن شرعية الإصلاح/ التغيير السياسي في التيار الوهابي- السلفي تزداد - نظريًّا- بقدر التركيز على مبدأ التوحيد والحاكمية، وتنحسر بالتركيز على مبدأ طاعة ولي الأمر، كما تبرز الحالة المصرية أن التحولات في الأوزان النسبية في تلك المفاهيم: (الحاكمية، طاعة ولي الأمر) في «الخطاب» السلفي ترتبط بالتغيرات الجذرية التي تقع في المحيط السياسي والاجتماعي.

تنحصر أنماط تفاعل التيار الوهابي - السلفي مع المجال السياسي - نظريًا - في ثلاثة أنماط رئيسة»: أولها، نمط الخمول السياسي، وثانيها يتمثل فى المشاركة السياسية المستترة، وثالثها هو المشاركة السياسية المفتوحة

وعلى هذا التقسيم ينتشر تصنيفان رئيسان لدى الباحثين في قضايا التيار السلفي، أولهما تصنيف السلفية بأنها علمية (مدخلية/ جامية)، أو حركية/ إصلاحية، أو جهادية. وثانيهما، تصنيف السلفية بأنها سلفية المشايخ، وسلفية التنظيمات، وتنقسم الأخيرة إلى تنظيمات رسمية وغير رسمية.

وبحسب التصنيف الأول، فإن السلفية العلمية هي المدرسة المنسوبة إلى الشيخ محمد أمان الجامي والشيخ ربيع المدخلي، وتنحو منحى رفض كافة أشكال التنظيم السياسي، والقول بوجوب طاعة الحاكم ولو كان ظالمًا فاسقًا، والانصراف إلى مهمة تحقيق النقاء العقيدي، وتقديم أولوية تحصيل العلم الشرعي والتربية (تصفية الاعتقاد والتربية) على كل نشاط عام. ولا يعني ذلك نفي انخراط السلفية العلمية في أعمال العنف السياسي، فقد يرد هذا لو تم بتوجيه ولي الأمر- كما وقع في أثناء الحرب الأهلية في

اليمن عام ١٩٩٤- فالجهاد ضد الكفار، بتوجيه ولي الأمر، واجب شرعي بحسب مقولات السلفية العلمية. وأما السلفية الحركية (الإصلاحية)، فمثالها حركة الصحوة والسرورية في السعودية، وحركة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق وجمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت، وتسمى بالسلفية التنظيمية؛ لأنها تعتمد العمل الجماعي سبيلًا لتحصيل السلطة والنفوذ السياسي، كما أنها تنشط في ساحات العمل الخيري والمجتمعي من وعظ وإرشاد ودعوة وأعمال بر وخير وغيرها. وأخيرًا، تمثل السلفية الجهادية ثالث أقسام التيار الوهابي- السلفي، حيث يمتزج مبدأ الحاكمية لله وجاهلية المجتمع مع مبدأ توحيد الألوهية عند ابن تيمية، ويسفر عن الاعتقاد بوجوب الجهاد ضد كل حكومة لا تعلي من شرع الله فوق كل شرع وتعتمد في تشريعها على أسس قومية أو وطنية أو علمانية.

ويعتري التقسيم السائد للحركات السلفية - العلمية (المدخلية/ الجامية)، الحركية / الإصلاحية، أو الجهادية عدد من المآخذ، أولها، أنه يدخل في تعريف السلفية الجهادية حركات المقاومة الإسلامية بحكم انتهاجها للعنف المسلح في مواجهة المحتل الأجنبي، وبينما تدخل بهذا الاعتبار ضمن السلفية الجهادية، فإنها تدخل أيضًا ضمن السلفية الإصلاحية باعتبار انتهاجها لوسائل التعبئة الاجتماعية والتنظيم السياسي الحركي. وثاني المآخذ، أن السلفية العلمية - المدخلية/ الجامية- لا تحصر الحركات السلفية التي تعنى بتحصيل العلم الشرعي، وثالثها: أن الاتجاه لتغيير الواقع السياسي سواء داخليًّا أو خارجيًّا باستخدام القوة لا ينفي محاولات الإصلاح من داخل العملية السياسية والاندماج النسبي في المؤسسات القائمة - مثال ترشح حازم أبو اسماعيل إلى الرئاسة وحركة حازمون-، كما أن السعي للإصلاح الداخلي لا ينفي استخدام القوة في المجال الدولي.

ومن ثم يحسن تقسيم التيار السلفي في مصر من حيث التطبيق إلى تجمعات تنظيمية وتجمعات غير تنظيمية، بحيث يشمل القسم التنظيمي منها ما هو رسمي، مثل جمعية أنصار السنة المحمدية والأحزاب السلفية التي انتشرت عقب الثورة، وما هو غير رسمي، مثل الدعوة السلفية والحركة السلفية من أجل الإصلاح والجبهة السلفية. وأما القسم غير المؤسسي فيشمل التجمعات المحلية حول رموز التيار السلفي الدعوية، والتي ترسخ مراكزها الدينية بأدوات الخطابة والفتوى، وإن اختلفت التوجهات الحزبية والمواقف من الممارسة السياسية.

ويعد تاريخ ثورة الخامس والعشرين من يناير تاريخًا فاصلًا في بيان تحولات التيار السلفي على الساحة السياسية، فانتقل العديد من تكويناته التنظيمية وغير التنظيمية من نمط المشاركة السياسية المستترة في ظل التفاهمات والتوازنات المعقدة -لغالب فواعل التيار السلفي- إلى المشاركة المفتوحة ورفع المطالب السياسية من خلال التنظيمات الحزبية وغير الحزبية باعتبار أن «واجب الوقت» قد تغير من «التصفية والتربية» إلى

« تطبيق الشريعة باعتلاء السلطة السياسية». ونتج عن ذلك تحول كبير في خريطة علاقات التيار السلفي وفواعله، كما أبرز التحول عددًا من تداعيات انخراط التيار السلفي في العمل السياسي على النحو التالي ذكره.

جاءت خطبة الشيخ برهامي المقترحة لجمعة الغضب- ٢٨ يناير- بعنوان «التغيير الذي نريد» تفيد بأن الإصلاح المطلوب ليس تغيير نظام الحكم وإنما «إقامة الدين وسياسة الدنيا به»

كان التحول قد بدأ في مواقف الدعوة السلفية، أبرز تنظيمات التيار السلفي في الإسكندرية، عبر سؤال وُجه إلى الشيخ ياسر برهامي عقب انتشار دعوات التظاهر يوم ٢٥ يناير عن حكم المشاركة في تلك التظاهرات، وجاء الرد منشورًا على موقع صوت السلف الذي يديره الشيخ مؤكدًا رفض هذه الدعوات، تجنبًا للفتنة واتباعًا لإجماع العلماء، وباعتبار أن "الأوضاع مختلفة بين مصر وتونس"، مع إدانة المظالم التي أصابت المجتمع بسبب "تغييب شرع الله" والتمسك بدور الدعوة السلفية في تفادي أعظم الضررين.(7) وجاءت خطبة الشيخ برهامي المقترحة لجمعة الغضب- ٢٨ يناير- بعنوان «التغيير الذي نريد» تفيد بأن الإصلاح المطلوب ليس تغيير نظام الحكم وإنما «إقامة الدين وسياسة الدنيا به»، ويلاحظ أن الخطبة المقترحة لم تلحظ أنّ تفشي الفقر والقمع والجهل والأمراض وتخبط السياسات العامة وفساد الحكم مطالبُ مشروعة تبرر المطالبة بالتغيير، بل اعتبرت أن «الإصلاح» المطلوب هو إقامة الشرع كسبيل للخروج من تلك الأزمات، باعتبارها «أعراض» طارئة - وليست نتاج أزمات اقتصادية وسياسية حقيقية-، واستشهد الشيخ بقوله تعالى «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض». ووضعت الخطبة خطوطًا للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في صياغات وعظية فضفاضة مؤكدة التحذير من الفوضى والتدمير. واستمر رفض الدعوة السلفية للمشاركة في التظاهرات خلال بيانها الأول بشأن الأحداث، والذي صدر صباح يوم ٢٩ يناير ٢٠١١، بإدانة أعمال التخريب والسلب والنهب باعتبارها عرضت المجتمع كله لأعظم «المخاطر»، والتقليل من قيمة المكاسب المرتقبة لتلك التظاهرات باعتبار أن مؤداها لا يعدو حرق المباني العامة والوثائق والمستندات الرسمية وإطلاق جموع المجرمين في الطرقات. وحثت الدعوة السلفية «الصالحين» من أهالي الأحياء على منع المشاركة في التظاهرات باعتبارها من المنكرات التي يعظم أجر منعها، والتعاون على منع الاعتداء على الأموال العامة وتجنب الصدام مع المتظاهرين، بل دعت أنصارها إلى تعليق «لافتات» تحذر من الاعتداء على أموال المسلمين».

وواصلت الدعوة السلفية إدانة التظاهرات وتحريم المشاركة فيها والحث

عـلى منعها خلال بيانها الثاني الذي صدر بعد يومين- ٣١ يناير ٢٠١١- ودعت فيه جماهير المصريـين إلى عـدم المشـاركة في التظاهرات، حفاظًا عـلى الدِّمـاء والأعـراض والأموال، والتعـاون مـع قـوات الجيـش في التصـدي للمجرمـين، وحمايـة الطرقـات والممتلكات العامة والخاصة، وحـث البيان عموم الناس على «التوبـة الجماعيـة»، باعتبـار التظاهرات «بلاء ما وقع إلا بذنب» وألا تشغلهم «متابعة الأخبار» عن ذكر الله وقراءة القرآن![8]

وجاء التحـول الأبرز في موقـف الدعوة السـلفية مـع بيانهـا الثالـث مسـاء الإثنين ١ فبرايـر الـذي رفعت فيه عـددًا مـن المطالب السياسية التي ارتأتها واجبة لتجاوز الموقف، وكان أبرزهـا تأكيـد هوية مصر الإسـلامية، وأن مرجعية التشريع هي الشريعة الإسلامية، وإجراء إصلاحـات عاجلة لتغيـير "الوضع السـابق على الأحـداث"، وكان مـن ضمنها "إلغـاء قانـون الطـوارئ ومنـع الاسـتبداد والقَمع والتعذيب والسّجن والاعتقال دون محاكمـة، وتعيـين الأكفـاء ومحاربـة الفسـاد، وإصلاح التعليم، والإعلام، ورفع الاضطهاد الأمنـي عن الإسـلاميين، ودعـا البيان جموع الشـعب المـصري إلى العفو عن المسـيئين من أفراد الشرطة. وظهر إصرار الدعوة السـلفية عـلى موقفهـا الرافـض للتظاهـرات خـلال مؤتمرهـا الـذي عقـد في الثامن مـن فبراير في الإسـكندرية بحضـور الآلاف مـن أتباعها، فكـررت فيـه مطالباتهـا الصـادرة في البيـان الثالـث، وحـين امتدح الشـيخ محمـد المقدم شـباب الثورة خلال كلمته، أكد الشيخ ياسر برهامـي أن الدعـوة السـلفية تمتـدح شـباب الثـوار ولا تدعـو للمظاهـرات[9] ولم تغـير الدعوة السـلفية موقفها من التظاهرات حتى سـقوط نظام الرئيس السـابق مبارك، فحينها بـدأت في تبريـر مشـاركتها السياسـية بتغـير الظـروف والأحوال وبتقديم تطبيق شرع الله على تحقيق النقاء العقيدي والتربية.

وفي مقابـل موقف الدعوة السـلفية، دعا بعـض رمـوز التيـار السـلفي في القاهـرة إلى الانضمام للجماهـير الغاضبة من المتظاهرين، والدعوة إلى المشاركة في المظاهرات والحضور فعليًّـا في ميـدان التحرير، وكان أبـرز هؤلاء الشـيخ محمـد عبد المقصود والشـيخ نشـأت أحمد والشـيخ فوزي السـعيد، والشيخ محمد حسان الذي حسم تردده إزاء الأحداث ونزل داعيًـا مبارك إلى التنحـي.[10] وتأيد موقف المشايخ المستقلين بموقف الحركة السلفية من أجل الإصـلاح (حفص)، فأكـدت الأخيرة في بيانهـا الصـادر قبـل تظاهـرات 25 ينايـر ضرورة المشـاركة في التظاهرات، لإنكار آثام النظـام الحاكم ومظالمه خاصـة تغييب العمل بالشريعـة الإسـلامية والاسـتهانة بحقـوق الإنسـان وإهـدار المال العـام، وبـررت هذا المنحـى باعتبـاره مـن بـاب الأمـر بالمعروف والنهـي عن المنكـر، وأكـدت أن التعاون مع العلمانيين والليبراليين لا يعني إقرار عقائدهم واتجاهاتهـم وإنما هو مـن باب جلب المصالح ودرء المفاسـد، وتأكيـد أن واجـب جيـل «الصحوة الإسـلامية» هو ممارسة الانضباط والاعتـماد عـلى اجتهاداتـه.[11] وأكـدت (حفـص) موقفهـا مـن التظاهـرات في بيانها

لم تغير الدعوة السلفية موقفها من التظاهرات حتى سقوط نظام الرئيس السابق مبارك، فحينها بدأت في تبرير مشاركتها السياسية بتغير الظروف والأحوال وبتقديم تطبيق شرع الله على تحقيق النقاء العقيدي والتربية

الصادر 27 يناير والذي حثت فيه عموم الجماهير بنصرة إخوانهم في ميدان التحرير بشتى السبل، باعتبار النصرة «ضرورة شرعية لا يجوز تأخيرها وواجبًا وقتيًّا لا يحل إرجاؤه»(12)، واستمر موقف الحركة المعارض من سلطة المجلس العسكري في بيانها الصادر 29 سبتمبر 2011، والذي دعت فيه إلى إلغاء قانون الطوارئ وتسريع محاكمة رموز النظام البائد وتطهير مناصب الدولة من رجاله، وإعادة هيكلة جهاز الأمن الوطني وتطهيره وغيرها من مطالب الحركات الثورية حينها. وتزامن مع انتشار دعوات حفص للمشاركة في تظاهرات 25 يناير واعتصام الـ 18 يومًا أن دعا الشيخ محمد حسان علماء السلفية في مؤتمر بالمنصورة إلى إعادة النظر في مسلمات التيار الوهابي- السلفي.(13)

ونتج عن سقوط النظام السابق أن غيرت الدعوة السلفية من مواقفها إزاء التظاهرات، خاصة بعد أن اتضح الصعود السياسي المرتقب لجماعة الإخوان المسلمين، فكان توجه أبرز قوى التيار السلفي إلى العمل السياسي تحدوه ضرورات «إثبات الوجود» والدفاع عنه، وظهر ذلك من خلال الدعاوى المتكررة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإثبات الهوية الإسلامية لمصر في مواجهة دعاوى القوى العلمانية والليبرالية والقبطية بضرورة إنشاء دولة «مدنية». ولا شك أن الاستقطاب الحاصل منذ لحظة التنحي- بدءًا من الاستفتاء على الإعلان الدستوري في مارس 2011 ومرورًا بالعديد من أحداث العنف الطائفي ووصولًا إلى لحظة الاستفتاء على الدستور النهائي في ظل حكم الإخوان المسلمين - قد أسفر عن تفتت وإعادة تشكيل العديد من جبهات التحالف الليبرالي/ العلماني من جهة وجبهات التحالف الإخواني-السلفي من جهة أخرى، وازدياد أعداد الفاعلين على الجانبين، كما أدى إلى تعقد خارطة العلاقات بين حركات التيار السلفي بحيث تداخل الدعوي والسياسي والإعلامي والحركي وظهر العديد من بدائل التقارب والتنافر بين فواعل التيار.

وفيما يلي تفصيل عن أبرز الفاعلين في التيار السلفي في مصر، في محاولة لفهم المواقع التي يتخذها كل طرف، وأسباب تفتت التنظيمات القائمة.

التجمعات التنظيمية الرسمية

١- جمعية أنصار السنة المحمدية:

هي واحدة من أقدم الجمعيات السلفية التي تأسست في مطلع القرن العشرين- عام ١٩٢٦م- وأسسها الشيخ محمد حامد الفقي بهدف إحياء «السنة» وتنقية الاعتقاد ونشر «التوحيد»، وإماتة «البدع» ومحاربة

الشرك والخرافات كشرط لعودة الخلافة وتحقيق النهضة. ودعمت الجمعية أنشطتها من خلال إنشاء مطبعة السنة المحمدية التي عنيت بنشر كتب «السلف» وبوجه خاص كتب ابن تيمية وابن القيم، وكانت الجمعية قد استقت منهجها الفكري والعقدي من مشايخ الوهابية- السلفية في المملكة السعودية في أثناء إقامة مؤسسها الشيخ الفقي ثلاث سنوات هناك، وعمل الشيخ الفقي منذ عودته من السعودية على إحكام تنظيم الجمعية في المحافظات وفتح العديد من الفروع حتى استقرت مجرياتها فاتجه إلى إصدار مجلة «الهدي النبوي»، وشاركه في تحريرها الشيخ أحمد شاكر والشيخ محب الدين الخطيب والشيخ محمد شلتوت.

عملت الجمعية على إضعاف نفوذ الطرق الصوفية ومحاربة التصوف، وعدت ضمن إنجازاتها إضعاف النفوذ الصوفي في السودان رغم تجذر الطرق الصوفية في القارة الإفريقية (بحسب موقع الجمعية)، وكانت الجمعية قد صدرت نموذجها الفكري والإداري للخارج، فظهرت امتداداتها في السودان وأريتريا منذ عام ١٩٣٥ على يد الشيخ أحمد حسون وتوطدت العلاقات بين فرعها بالخرطوم من خلال إصدارات مجلة الهدي النبوي وتبادل الزيارات والحضور في الحلقات، كما ظهرت فروع الجمعية في ليبيريا على يد الشيخ حبيب الشريف أواخر الثمانينيات، وانتشرت فروع الجمعية في تشاد وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وبعض الدول الآسيوية- تايلاند وسيرلانكا. أيضًا، تربط

الجمعية علاقات وثيقة بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت ودار البر بالإمارات العربية وجمعية التربية الإسلامية بالبحرين، وجمعية أهل الحديث في الهند والجمعية المحمدية في جنوب شرق آسيا وبعديد من الجمعيات والاتحادات السلفية في أوروبا وأمريكا. وكان اتجاه الدولة إلى دعم التيار الوهابي - السلفي في السبعينيات قد دعم نفوذ الجمعية وانتشارها، فتضاعفت فروعها حتى بلغت مائتي فرع، واتفق لها إدارة أكثر من ألف مسجد (بمعدل ١١ مسجدًا كل عام).

ويذكر الموقع الرسمي للجمعية ضمن أهم أنشطتها إصدار مجلة التوحيد (ويبلغ توزيعها مائة ألف نسخة شهريًّا)، ومعاهد إعداد الدعاة، ومكاتب تحفيظ القرآن، وإرسال قوافل الإغاثة والقيام على أعمال البر والخير، كما يصوغ ضمن أهدافها: دعوة الناس إلى التوحيد الخالص المطهر من جميع أرجاس الشرك، إرشاد الناس إلى أخذ الدين عن "صريح" الكتاب، وصحيح السنة، وأن دين الله "منحصر" في "ظاهر" هذه النصوص، وأن الحكم بغير ما أنزل الله هلكة في الدنيا وشقوة في الآخرة، ومحاربة الخرافات والبدع والعقائد الفاسدة -خاصة ما يتصنف ضمن الممارسات الصوفية-، وإرشاد الناس إلى وجوب تمسكهم بالرجولة لتظل لهم القوامة على النساء، وأن أصل الداء هو سماحهم للنساء بارتياد الملاهي من مراقص وسينمات وما إليها -!-[14].

وغلب الرفض على موقف الجمعية من المشاركة السياسية طوال تاريخها، بل وجرى العديد من أنشطتها عبر تفاهمات مع الأنظمة الجمهورية منذ عهد الرئيس الراحل عبد الناصر، كما غلب على خطاب رموزها إدانة العمل السياسي المفتوح باعتباره من مظاهر نشر الفتنة وشق الصف، وانتهجت الجمعية نهج السلفية المدخلية في إسداء النصح إلى الحاكم وتذكيره بواجباته خلف الستار. إلا أن موقفها لم يصمد كثيرًا إزاء التحولات السياسية الجارفة في أثناء وأعقاب الثورة، فتناول أول بيان نشره موقع الجماعة بتاريخ 16 مايو 2011 إدانة الفرقة والخلاف وحث جموع المتظاهرين على كف التظاهرات والعودة إلى المنازل[15].

وتمثلت مطالب الجمعية بعد تنحي الرئيس السابق في الحفاظ على هوية مصر الإسلامية والمادة الثانية من الدستور، والسماح بتفعيل كافة أنشطة الجمعية، واستعادة مساجدها التي قامت الأوقاف بضمها إليها، ودعت الجمعية جماهير الشعب المصري إلى العودة إلى أعمالهم، واستشارة العلماء عند وقوع الفتن، وطالبت وسائل الإعلام بالحفاظ على الصبغة الإسلامية وعدم الإساءة إلى ثوابت الشريعة ورجال الدعوة، وختمت بيانها بالدعاء لولاة الأمر[16].

واستمر موقف الجمعية المتحفظ على العمل السياسي من خلال بيانها الصادر عن اجتماع مجلس علماء الجمعية في 23 أكتوبر 2011 وانتهوا فيه إلى "عدم المشاركة في تأسيس الأحزاب أو الانخراط في عضويتها،

اتجاه الدولة إلى دعم التيار الوهابي- السلفي في السبعينيات قد دعم نفوذ جمعية أنصار السنة المحمدية وانتشارها، فتضاعفت فروعها حتى بلغت مائتي فرع، واتفق لها إدارة أكثر من ألف مسجد

وأنه على جمعية أنصار السنة المحمدية المحافظة على المسلك الدعوي"[17]، إلا أنها شاركت في عدد من الجبهات والتحالفات السلفية- مجلس شورى العلماء وهيئة توحيد الصف - ودعمت وجودها في الساحة السياسية من خلال البيانات المتكررة، وآخرها ما نشر في أحداث بورسعيد، ودعوة أبناء الوطن إلى حل المشكلات بالحوار «والاحتكام إلى الشرع والقانون» وحث الأحزاب الإسلامية على طرح مبادرات لحل الأزمة، كما أدانت، من خلال مجلس شورى العلماء، أحداث الاعتداءات على مقر الإخوان المسلمين في المقطم.

٢- الأحزاب السلفية

وتمثل الأحزاب السلفية إحدى أكثر معطيات الواقع السياسي إشكالًا، حيث تختلط المقولات القيمية والنظرية حول السلطة والمجتمع والتاريخ كما سبق توضيحه بمفردات المرحلة الانتقالية الحالية، بحيث أطر خطاب التبرير السياسي لعمليات إنشاء وتفكيك الأحزاب السلفية القائمة، بينما افتقر كثير من المقولات المفتاحية للتيار السلفي إلى المراجعة والتأصيل اللازمين. وفيما يلي بيان بأهم الأحزاب السلفية الراهنة.

■ حزب النور

ويستند النور إلى الدعوة السلفية التي قررت الخوض في غمار العملية السياسية، وسعت للحصول على تأييد أبرز مشايخ التيار السلفي مثل الشيخ محمد حسان والشيخ محمد حسين يعقوب والشيخ أبو إسحاق الحويني، كما استقطب عددًا من تلامذة مدرسة القاهرة- تلامذة فوزي السعيد - وعددًا كبيرًا من رموز السلفية المحليين. ومن ثم اتسعت قاعدة الحزب الجماهيرية حتى بلغت 180 ألفًا[18]، وحاز الحزب ثاني أكبر مركز في انتخابات البرلمان عام 2011 (211 مقعدًا).

■ حزب الأصالة

أنشأه الشيخ محمد عبد المقصود- الرمز القاهري- مع عدد من تلامذته وكان تحت مسمى (حزب الفضيلة)، وترأسه اللواء عادل عبد المقصود شقيق الشيخ، وفي أعقاب ما قيل إنه مؤامرة تستهدف «تحويل مبادئ الحزب إلى أفكار متشددة تضر بالصالح العام والعمل الإسلامي»، انسحب اللواء عادل عبد المقصود مؤكدًا دعم الشيخ محمد عبد المقصود ومشايخ التيار السلفي لتلك الخطوة، وتم إشهار حزب الأصالة برئاسة اللواء عادل عفيفي، ونائبه ممدوح إسماعيل. حصد الحزب في الانتخابات

البرلمانية السابقة خمسة مقاعد تراجعت إلى ثلاثة عقب انضمام أحد أعضائه إلى حزب النور وانسحاب الآخر. ويضع الحزب على رأس مبادئه تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع المستوى الصحي والفكري والثقافي والنهوض بالتعليم.(19)

■ حزب الإصلاح والنهضة

ويستند الحزب إلى مشروع الإصلاح الاجتماعي الذي بدأ في الإسكندرية منذ نهاية التسعينيات على يد هشام مصطفى عبد العزيز، وانضم الحزب للتحالف الديمقراطي الذي أسسه الحرية والعدالة، ولم يحظ بتأييد رموز التيار السلفي نظرًا لتركيزه على بعض القيم الحديثة مثل الحرية والمواطنة والديمقراطية. ويعرف الحزب نفسه بأنه «حزب مدني، بمرجعية إسلامية حضارية، يحتضن - دون تمييز- جميع مواطني مصر، وينطلق من أرضية مشتركة مع الجماعة الوطنية، ساعيًا إلى ترسيخ دعائم الدولة المدنية التي تحترم مبدأ سيادة القانون والدستور، وتقر محاسبة السلطة، وتدعم المواطنة والتعددية السياسية»(20).

■ حزب البناء والتنمية

يتصل مؤسسو الحزب وقواعده مباشرة بالجماعة الإسلامية في صعيد مصر، وهي الجماعة التي حفل تاريخها بسجل المواجهات والصراعات المسلحة مع النظام المصري، وكان من أبرز القضايا التي تورطت فيها قضية اغتيال السادات في سبتمبر- إكتوبر 1981، وقضية اغتيال الرئيس السابق لمجلس الشعب رفعت المحجوب عام 1991 وقضية اغتيال فرج فودة 1992، إلى جانب العديد من المواجهات التي حفل بها عقدا الثمانينيات والتسعينيات خاصة في محافظات الصعيد: أسيوط، المنيا..إلخ. ويرجع تاريخ الجماعة إلى السبعينيات منذ بدأت الحركة الطلابية في جامعة القاهرة، إلا أن المفاصلة بينها وبين العمل العام السلمي قد وقعت في نهاية السبعينيات، مع انتشار أفكار سيد قطب وعمر عبد الرحمن بين أعضاء الجماعة في الصعيد. وانتهت حقبة الصراع المسلح بعد حسم أنظمة الدولة مواجهاتها بالأدوات الأمنية القمعية، ومرت الجماعة بحقبة المراجعات الفكرية بين عامي 1997 و2004 (21) ولم يتم الإفراج عن أبرز قياداتها- المتهمين في قضية اغتيال السادات- الأخوين عبود وطارق الزمر إلا بعد الثورة في 10 مارس 2011، ثم أعلنت الجماعة تأسيس حزبها في 20 يونيو 2011، من خلال أربعة وكلاء مؤسسين هم: طارق الزمر وصفوت عبد الغني والشاذلي

في مقابل موقف الدعوة السلفية، دعا بعض رموز التيار السلفي في القاهرة إلى الانضمام للجماهير الغاضبة من المتظاهرين، والدعوة إلى المشاركة في المظاهرات والتواجد فعليًا في ميدان التحرير

الصغير وأشرف توفيق. تأسس الحزب في 18 أغسطس 2011، ومازالت الجماعة الإسلامية وحزبها يسعيان إلى الإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن المعتقل منذ سنوات في الولايات المتحدة.

وكانت انتخابات برلمان الثورة قد أسفرت عن حضور قوي للحزب في الصعيد، حيث نجح الحزب في حسم عدد من المقاعد الفردية التي اعتاد مرشحو الإخوان المسلمين السيطرة عليها، وهو الحضور الذي فاق حزب النور رغم التحالف بينهما، فبلغت الكتلة البرلمانية للحزب 28 مقعدًا، منها عشرة مقاعد فردية حازها الحزب في محافظات الصعيد (سوهاج، أسيوط، قنا، أسوان) بالإضافة إلى نائب من السويس. ويلاحظ من تقدم الحزب في تمثيله النيابي العلاقة الطردية بين استناد الأحزاب الناشئة إلى تنظيمات محكمة وحصولها على دعم الرموز التنظيمية من جهة، وبين حيازة المزيد من المقاعد البرلمانية، وهو الحاصل من مقارنة تمثيل حزب الفضيلة والإصلاح والنهضة من جهة، وتمثيل حزب النور والبناء والتنمية من جهة أخرى، مع التحفظ على سائر الفوارق.

حزب الفضيلة

يعد حزب الفضيلة أول الأحزاب السلفية تأسيسًا، وقام بدعم من عدد من رموز التيار السلفي مثل الشيخ محمد عبد المقصود ومحمد عبد السلام ومحمد حسان ومصطفى محمد وممدوح جابر وغيرهم. وكان الحزب قد تعرض لانشقاق عنيف في يوليو 2011 حين أعلن اللواء عادل عبد المقصود- رئيس الحزب حينها- وعدد من

يمكن الحديث عن علاقة طردية بين استناد الأحزاب الناشئة إلى تنظيمات محكمة وحصولها على دعم الرموز التنظيمية من جهة، وبين حيازة المزيد من المقاعد البرلمانية

أعضاء المكتب السياسي انسحابهم لـ"وجود مؤامرة لتغيير مبادئ الحزب التي تقوم على الالتزام بالشرعية، وسيادة القانون والمنهج الإسلامي السلفي المعتدل، وتحويل مبادئه إلى أفكار متشددة تضر بالصالح العام والعمل الإسلامي"، وكانت مبادرة عدد من النشطاء السلفيين قد دعت إلى تحكيم علماء الهيئة الشرعية للإصلاح للفصل في النزاع إلا أنها لم تتم. وتأسس حزب الفضيلة في أكتوبر 2011 بدعم من رموز التيار السلفي، ويضم المكتب السياسي حاليًا م. محمود فتحي، والدكتور محمد عبده إمام أستاذ القانون بجامعة الأزهر، ود. خالد سعيد (المتحدث باسم الجبهة السلفية)، والناشط حسام أبو البخاري. وأعلن الحزب عدم مشاركته في الانتخابات البرلمانية نظرًا لـ"ضيق الوقت".

■ حزب الإصلاح

وهو واحد من أحدث الأحزاب السلفية ظهورًا على الساحة السياسية – تم تدشينه في 16 فبراير 2013– ويمثل سلفية المنصورة – حيث يتولى هشام برغش منصب نائب رئيس الحزب والشيخ هشام العقدة عضوية الهيئة العليا– كما يمثل تيار الشباب السلفي القريب من مشايخ الصحوة في المملكة العربية السعودية. ويرأس الحزب عطية عدلان وهو النائب الوحيد عن الحزب في البرلمان السابق، وكان الحزب قد تحالف مع الحرية والعدالة في الانتخابات الماضية.

■ حزب الوطن

ظهر حزب الوطن في الساحة السياسية نهاية العام الماضي عقب الانشقاق الذي حدث في حزب النور بين رئيسه عماد عبد الغفور وعدد من أبرز قياداته– مثل يسري حماد ومحمد نور– من جهة، وبين مشايخ الدعوة السلفية ورموزها وممثليهم في إدارة الحزب– مثل الشيخ ياسر برهامي، سعيد عبد العظيم، أحمد فريد، نادر بكار ويونس مخيون..إلخ. وردّ كثير من المصادر منبع الخلاف إلى انتخابات الحزب الداخلية التي أبرزت اختلافًا حادًّا في وجهات النظر، بين الجيل السياسي الذي تسلم إدارة الحزب وبين جيل المشايخ التنظيمي[22]. فبينما أراد الجانب الأول تشجيع الكفاءات البارزة على حيازة المناصب العليا في الحزب وإتاحة هذا المجال للأطياف المختلفة داخل التيار السلفي، سعى مشايخ الدعوة إلى حصر أعداد الناخبين والمرشحين ودعم القيادات التابعة للدعوة السلفية مباشرة. ونتج عن الخلاف في نمط التوسع الحزبي– الأفقي في جانب عماد عبد الغفور والرأسي في جانب المشايخ– أن استقال عدد كبير من قيادات الحزب وأُسّس حزب الوطن في

الأول من يناير هذا العام. إلا أنه سرعان ما دبت الخلافات داخل الوطن مجددًا، فقدم عدد من مؤسسي الحزب بالإسكندرية استقالاتهم متهمين إياه بالعمل لصالح حزب الحرية والعدالة ومخالفة وعوده بشأن قوائم الترشح للانتخابات البرلمانية، والبعد عن مبادئه الأساسية وخاصة مبدأ الكفاءة ونبذ المحسوبية والوقوع في نفس الأخطاء الداخلية لحزب النور(23).

التجمعات التنظيمية غير الرسمية

■ الدعوة السلفية

تأسست الدعوة السلفية في الإسكندرية عام 1984 – عقب انفصالها عن الجماعة الإسلامية– على يد الشيخ محمد إسماعيل المقدم من خلال درسه الأسبوعي في مسجد عمر بن الخطاب بالإبراهيمية، وتحلق حوله عدد قليل من الطلاب الإسلاميين كان من أبرزهم أحمد فريد، تأثرًا بدروس التوحيد، وكان المقدم قد استقى مرجعيته الشرعية من جمعية أنصار السنة المحمدية ومن مشايخ الوهابية– السلفية في السعودية في أثناء إقامته بها. واتسم نشاط الدعوة بالطابع العلمي والتربوي، فأسست معهد الفرقان عام 1986، وأصدرت مجلة "صوت الدعوة" – تم وقفها نهائيًا عام 1994، ثم توسع النشاط السلفي ليشمل المجالات الاجتماعية والإغاثية ككفالة الأيتام والأرامل، وعلاج المرضى، وأُنشئت «لجنة الزكاة» للدعوة في كل منطقة وحي بالإسكندرية، واستلزم الانتشار تنظيم مجالات العمل الدعوي، فتم إنشاء المجلس التنفيذي للدعوة، ليدير شؤونها بشكل مركزي منتظم، كما أنشأت لجان المحافظات الاجتماعية والشباب في الفترة ما بين 1986–1992. وترأس الدعوة عدد من أبرز رموز التيار السلفي الحاليين، فكان محمد عبد الفتاح أبو إدريس أول « قيم» للدعوة، والشيخ ياسر برامي نائبًا له، والشيخ محمد إسماعيل، والشيخ أحمد فريد، والشيخ أحمد حطيبة، والشيخ سعيد عبد العظيم، والشيخ علي حاتم أعضاء به. وغلب على اتجاه الدعوة موقف السكون السياسي الذي التزمته جمعية أنصار السنة المحمدية منذ تأسيسها، خاصة وأن الدعوة تستقي مواردها الفكرية من مشايخ السعودية المدخلية، مثل الشيخ ابن باز وابن عثيمين وعبد الرزاق عفيفي خاصة من خلال تبادل الدورات والدروس بين مصر والمملكة. وقد رفضت الدعوة مفاهيم الديمقراطية وعدتها من قبيل الكفر، إلا أنها لم ترفض المشاركة السياسية من حيث المبدأ، وإن رفضتها عمليًا – كما نشر رمزها الأبرز الشيخ ياسر برهامي – لأنها تحتكم إلى موازين منحرفة، لا تتغير إلا بالإيمان والتربية. فكان الرفض مرحليًا(24).

■ الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص)

وتأسست على يد الشيخ رضا الصمدي الذي يعرفها بأنها «حركة إصلاحية تعتمد المنهج السلفي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وغيرها وتستند في خطابها إلى القرآن والسنة والتجربة الحضارية الإسلامية التي قادها سلف الأمة الصالح، وهي تجربة لم تتكرر، وتنتظر من ينهض بالمسلمين على أسسها ليبعث تلك الحضارة ويتسلم المسلمون قيادة العالم من جديد"[25]. وكان الظهور الأبرز للحركة في أثناء انتشار الدعوة إلى تظاهرات 25 يناير 2011، ومثلت الجانب الحركي السياسي من التيار السلفي الذي اضطلع بالمشاركة السياسية المفتوحة رغم انتقاد العديد من أتباع السلفية العلمية لتوجهات الحركة.

الجبهة السلفية

تشكلت نواتها في محافظة المنصورة خلال العقد الماضي، ومن أبرز رموزها في المنصورة د.خالد سعيد، الشيخ أشرف عبد المنعم، د.سعد فياض، د.محمد جلال القصاص، وللجبهة تواجد في 12 محافظة تمثل المنصورة نواتها، تليها كفر الشيخ والغربية والجيزة. وتعنى الجبهة بتقديم خطاب سلفي يركز على تطبيق الشريعة وتحقيق مطالب الثورة وتصحيح الصورة الخاطئة عن التيار السلفي، كما أنها تحرص على الاستقلال عن الرموز الإعلامية للتيار السلفي. وتعرف الجبهة نفسها بأنها «رابطة تضم عدة رموز إسلامية وسلفية مستقلة؛ كما تضم عدة تكتلات دعوية من نفس الاتجاه ينتمون إلى محافظات مختلفة في جمهورية مصر العربية، وهي كما يعبر عنها اسمها ليست حزبًا سياسيًّا ولا جماعة تنظيمية؛ فليست لها إمارة ولا بيعة

يتسم التيار السلفي في مصر بقدر كبير من التنوع والتمايز الداخلي، ففي مقابل التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، تتواجد العديد من التجمعات الشبكية حول الدعاة السلفيين في مختلف المحافظات، ويغلب عليها الطابع المحلي والجماهيري، كما يتسم بعضها بقدر كبير من الشعبية خاصة مع انتشار القنوات الفضائية السلفية

ولا تشترط الذوبان الكامل ولا الاتفاق على كل الخيارات وإنما يحتفظ الجميع بخياراتهم المستقلة داخل الصف الإسلامي ويجتمعون على أهداف ومبادئ هذه الجبهة»(26). واعتمدت الجبهة ضمن أدواتها المشاركة في التظاهرات والاعتصامات، كما كان لأنصارها دور بارز في ميدان التحرير منذ 25 يناير وفي أثناء جمعة الغضب وما بعدها.

التجمعات غير التنظيمية

يتسم التيار السلفي في مصر بقدر كبير من التنوع والتمايز الداخلي، ففي مقابل التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، تتواجد العديد من التجمعات الشبكية حول الدعاة السلفيين في مختلف المحافظات، ويغلب عليها الطابع المحلي والجماهيري، كما يتسم بعضها بقدر كبير من الشعبية خاصة مع انتشار القنوات الفضائية السلفية لبعض الرموز. ومن أبرز رموز الوعظ والدعوة في هذا الإطار الشيخ محمد حسان، والشيخ أبو إسحاق الحويني والشيخ محمد حسين يعقوب والشيخ مصطفى العدوي. وتعد مساجد جمعية أنصار السنة المحمدية والدعوة السلفية من أبرز منابر الدعاة المستقلين، ويجمع خطابهم في مجمله التأثر بالفكر الوهابي السعودي كما انتشر على يد أبرز دعاته: الشيخ الألباني وابن صالح العثيمين وعبد الله بن جبرين ومحمد أمين الشنقيطي. ويحوي التيار السلفي إلى جانب «الرموز» آلاف المشايخ والدعاة المحليين، مثل الدكتور أسامة عبد العظيم في القاهرة، والشيخ سامح منير بالغربية، والشيخ هشام العقدة بالبحيرة. وفي مقابل خطاب الوعظ والإرشاد يأتي خطاب التكفير والتشنيع على معارضي «ولي الأمر» من الإسلاميين وغيرهم»، وهو ما يعرف بالسلفية المدخلية والجامية كما سبق بيانه، ومن أبرز رموزه في مصر الشيخ محمود عامر في دمنهور، والشيخ محمد سعيد رسلان في أشمون-المنوفية، والشيخ أسامة القوصي بالقاهرة. ووصم مشايخ المدخلية في مصر الدعوة السلفية والإخوان المسلمين بـ«الخوارج» و«أهل البدع والأهواء» كما شنعوا على كثير من رموز العمل الإسلامي مثل سيد قطب، الشيخ يوسف القرضاوي، الشيخ محمد الغزالي، وجماعة التبليغ والدعوة.

ويضاف إلى التجمعات التنظيمية وغير التنظيمية داخل التيار السلفي عدد كبير من الهيئات والمجالس التي تجمع الأحزاب والحركات والرموز من الدعاة حول قضايا بعينها، فمجلس شورى العلماء الذي أُسِّس في مارس 2011 يعمل على توجيه التيار السلفي في المجال السياسي. ورغم افتقاره إلى تمثيل الرموز القاهرين والدعوة السلفية، إلا أنه نجح في الدفع بحازم صلاح أبو إسماعيل مرشحًا عن التيار السلفي لرئاسة الجمهورية العام الماضي، ويعزو بعض المراقبين نجاحه في ذلك إلى دور أعضائه من «آباء» التيار السلفي – الشيخ محمد حسان، الحويني، يعقوب.. إلخ. كذلك، تعمل الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح على جمع أطياف التيار الإسلامي خاصة السلفي والإخواني والأزهري في إطار جامع، وضمت عددًا كبيرًا من رموز تلك التيارات، كما حازت احترام غالبية جهات العمل السياسي الإسلامي مع رئاسة مفتي الجمهورية الأسبق الشيخ نصر فريد واصل، إلا أن غلبة التيار السلفي وتطاوله على دور الأزهر الشريف قد أسفر عن استقالة رئيسها وتعطل أعمالها بشكل كبير. ثم ظهرت هيئة توحيد الصف التي تعمل على نفس أهداف الهيئتين السابقتين، وضمت إليها ممثلين عن الأزهر الشريف ومشيخة الطرق الصوفية – للمرة الأولى– ومجلس أمناء السلفية، ونقابة الدعاة المصرية، وجماعة الدعوة والتبليغ، والجماعة الإسلامية، وأنصار السنة المحمدية، والإخوان المسلمين، ورابطة علماء ودعاة الإسكندرية، والجمعية الشرعية. وتمثل تلك

تعمل الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح على جمع أطياف التيار الإسلامي خاصة السلفي والإخواني والأزهري في إطار جامع، وضمت عددًا كبيرًا من رموز تلك التيارات، كما حازت احترام غالبية جهات العمل السياسي الإسلامي مع رئاسة مفتي الجمهورية الأسبق الشيخ نصر فريد واصل

الهيئات محاولات التيار السلفي المتكررة إلى التنسيق والتكتل في مواجهة القوى المعارضة، وتعكس إدراك جهات الإسلام السياسي عمومًا بوحدة التحديات التي يمثلها المد العلماني/ الليبرالي في مصر، إلا أن جانبًا كبيرًا من انقسامات التيار السلفي لا يعود إلى تكتيكات العمل السياسي بقدر ما يرجع إلى طبيعة المقولات التأسيسية للتيار، وخصائصه التنظيمية والاجتماعية. وفيما يلي تحليل لأهم أسباب تفتت التيار السلفي وانتشار فواعله على مختلف محاور العمل السياسي.

ختام: أسباب تفتت التيار السلفي في المجال السياسي

على الجانب النظري، يعد مفهوم النقاء العقيدي واحدًا من أبرز خصائص الفكر

الوهابي- السلفي وأهم عوامل تفتت تياره السياسي في مصر. ذلك لأن تصدير النصوص (الأدلة) الحرفية، وممارسة الاجتهاد، ونبذ التقليد يفتح بابًا واسعًا للخلاف بين «اجتهادات» التأويل وتنزيل الأحكام، والتفاسير الحركية والسكونية لمقولات التيار التأسيسية، خاصة وأنها تستند إلى قواعد ذاتية تشكلها خلفيات «الدعاة» الاجتماعية ومشاربهم الفكرية المختلفة والسياقات المحلية الضيقة. ومن ثم تغلب الجدالات العقيدية والنظرية على حوار الجماعات والحركات السلفية الداخلي والبيني، ويفضي الخلاف النظري إلى عدد هائل من الانشقاقات داخل الحركات، وتنوع كبير بينها يصل إلى حد تكفير الجماعات السلفية بعضها بعضًا[27].

أيضًا، يؤثر الانفتاح على الفضاء الإعلامي الإقليمي والعالمي في انتشار العديد من إشكالات الجماعات السلفية على نطاق أوسع، ويفرز التفاعل بين الخلافات النظرية – من جهة –، ونمط التنظيم العرفي المحلي الذي يغلب على جماعات التيار – من جهة أخرى – ظهور عشرات الآلاف من التكوينات الاجتماعية والسياسية في المحيط السلفي. وحيث يصعب تثبيت هيكل تنظيمي واضح يحكم العلاقات الداخلية والبينية، ويضع الأطر التنظيمية لعمليات صنع القرار والتواصل والتنفيذ داخل الجماعات، فإن الوضع أكثر سوءًا

على المستوى الحزبي، حيث تدب الخلافات حول الاجتهادات التي تجري في إطار "هم رجال ونحن رجال" - أي رجال فتوى ودعوة(28).

وعلى الجانب العملي، فالمؤكد أن التيار السلفي قد انخرط بسرعة هائلة في العملية السياسية، فتحول عديد من "المحرمات" - مثل الديمقراطية والانتخابات ومشاركة المرأة السياسية..إلخ - إلى حكم الوجوب، واندفع التيار السلفي في الانتخابات بالاعتماد على تكويناته التنظيمية وغير التنظيمية (الرموز وأذرعهم الإعلامية والمحلية). ومن ثم لم يعمل رموز التيار الفكرية على تقديم المراجعات النظرية والفكرية اللازمة عقب التنحي- وفي معزل عن زخم المنافسة السياسية والخلافات الحزبية والتنظيمية الضيقة، بحيث يصير التحول المفاجئ مؤسّسًا على قواعد منهجية وأطر فكرية واضحة، تستند إلى معطيات الفقه المقاصدي وفقه المآلات. وأدى ذلك الوضع إلى غياب المشروع السياسي المجمع للتيار السلفي، وتخبط الخطاب السياسي والدعوي، وقيام الأحزاب وانشقاقها على أسس مصلحية / سياسية محضة(29).

أيضًا، بالنظر إلى خريطة التيار السلفي السابق توضيحها، يظهر أن التكوينات التنظيمية السلفية لا تعدو الدعوة السلفية - التي ترددت كثيرًا قبل دخولها غمار السياسة الحزبية-، من جهة، وجمعية أنصار السنة، والجمعية الشرعية، من جهة أخرى، وكلتاهما لا تقبل الدخول في العملية السياسية بشكل مباشر ولا تحصر ولاءها/ دعمها على حزب سلفي بعينه، كذلك، فإن دعم مشايخ/ رموز التيار السلفي لا يقتصر على حزب دون غيره، ويستند إلى العلاقات الشخصية وشبكات المصالح المتبادلة. ومؤدى ما سبق أمران: أولهما أن غالب الجماعات والحركات السلفية لا يملك تاريخًا في إدارة العمل الجماعي العام، خاصة السياسي والحزبي، ومن ثم لم يزل في طور اكتساب مهارات التنظيم والحوار الداخلي، وثانيهما، أن أيًّا من الأحزاب السلفية الحالية - بما في ذلك حزب النور- لا يمكنه ضم أطياف التيار السلفي داخل هيكله الإداري والقيادي، فضلًا عن القوى المدنية والإسلامية. وعليه، فإن قدرة التيار على حشد عناصره والتواصل الفعال مع القوى المغايرة تكاد تنعدم، بينما تتفتت قواه في المجال السياسي وتتقارب مع قوى سياسية مغايرة على حساب التقارب الداخلي.

وبحسب ما يراه الدكتور سيف الدين عبد الفتاح فإن أبرز أسباب تفتت التيار السلفي ثلاثة، أولها خلط العمل الدعوي بالعمل السياسي. فالأصل أن المجال الدعوي يخدم السياسي في عمليات الحشد والتجنيد الجماهيري، إلا أن تدخل الدعوي - من خلال سلطة المشايخ والرموز السلفية - في مجال صنع القرار السياسي وإدارة الهياكل الحزبية تعطل فعاليته وتتسبب في "توريط" الخطاب الدعوي في منازعات سياسية تفقده النزاهة والمصداقية(30). وأما ثاني أسباب التفتت السلفي فهو خلط السياسي أو المدني بالديني، فالتيار السلفي لا يملك مفهومًا

حقيقيًّا للسياسة أبعد من مفهوم العشيرة، وأما ثالثها، فهو التقصير في التعامل مع العملية السياسية باعتبارها قيامًا على أمر الناس بما يصلحه.

وتبقى أزمة جماهير التيار السلفي ذات شقين: أولهما تحقيق الاتساق بين مقولات التيار السلفي الفكرية ومرجعيته التاريخية من جهة وبين ضرورات الواقع العملي- أي عمليات حشد الجماهير والتأهيل وتمثيل المطالب والخوض في الانتخابات، وتقديم مشروع سياسي متكامل للخروج من الأزمات الراهنة، وثانيهما إحراز مكاسب سياسية واضحة- من قبيل إقرار قانون يحرم المتاجرة في الخمور، قيود على قطاع السياحة، قوانين تمنع تنظيم الأسرة..إلخ.

كما يواجه رموز التيار السلفي وهيئاته تحدي النقد الذاتي وموازنة المصالح والمفاسد، فهم بين أمرين: استكمال العمل بمبدأ الضرورة والاستثناء في الساحة السياسية، والخوض في مراجعات فقهية وفكرية جادة قد تودي بآمال التحالف السياسي من أجل الانتخابات المقبلة ومن أجل بعض المكتسبات التي يحفظ التيار بها مصداقيته أمام جماهير مؤيديه. ويعد حديث السيد/ نادر بكار عن ضرورة النقد الذاتي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤشرًا إيجابيًّا، إلا أنه يشير- من جهة أخرى- إلى اتجاه الكوادر السياسية إلى مأسسة مقولات العمل السياسي بحيث تعتمد في التطبيق على القواعد الحزبية المحلية، وبحيث يتسع الاجتهاد ليشمل «سياسيي» الأحزاب

إن التيار السلفي قد انخرط بسرعة هائلة في العملية السياسية، فتحول عديد من "المحرمات" -مثل الديمقراطية والانتخابات ومشاركة المرأة السياسية..إلخ - إلى حكم الوجوب، واندفع التيار السلفي في الانتخابات بالاعتماد على تكويناته التنظيمية وغير التنظيمية

وقادتها لا رموزها فحسب، ومن ثم يفتح الباب تدريجيًّا للتخلي عن سيطرة الرموز الدعوية على مجريات العمل الحزبي.

المراجع:

1. تصنف هذه الورقة التيار السلفي في مصر باعتباره تيارًا وهابيًّا بحكم روافده الفكرية، وسلفيًّا بحكم خصوصيته في السياق المحلي المصري.
2. محمد عبد البر، «كلمات في الوهابية»، ورقة غير منشورة، القاهرة، 2007. أيضًا في تفصيل الفكر الوهابي وتاريخه انظر صائب عبد الحميد «الوهابية في صورتها الحقيقية» بيروت، دار الغدير،1995، ومؤلف شيخ الإسلام أحمد زيني دحلان «الدرر السنية في الرد على الوهابية» على الرابط: http://al-mostafa.info/data/arabic/depot3/gap.php?file=i001118.pdf

ويضاف إلى ما سبق من أسباب انتشار التيار السلفي اعتبارات نفسية عدة ذكرتها الأدبيات حول التيار السلفي، فالفكر الوهابي- السلفي يمنح أتباعه فرصة تحقيق الفوقية والاستعلاء على المجتمع، وتحدي السلطة القائمة مع إعادة تأسيسها، وادعاء الأصالة واليقين وحيازة الحق المطلق - من خلال الإسهاب في سرد الشواهد النصية-، وفي المقابل، لا يتطلب الانتساب إليه سوى بعض السلوكيات المظهرية والأدوات التي يسهل انتشارها واقتنائها بين العوام- مثل الشريط الإسلامي، والنقاب والسواك، إلخ. ومن ثم يكثر انتشار الفكر الوهابي-السلفي بين الشباب الباحث عن الهوية والفئات المعرضة للقمع الاجتماعي أو/ والسياسي والحرمان الاقتصادي،

وهو ما يفسر – جزئيًا– تمدد النفوذ السلفي في العقود الأخيرة مع ازدياد سطوة القهر السياسي وسياسة الإفقار المنظم. انظر

Roel Mejier, "Global Salafism: Islam's New Religious Movement", NY- Columbia University Press, 2009.

3. محمد عبد البر، «كلمات في الوهابية»، مرجع سابق.
4. Roel Mejier, "Introduction" in Global Salafism: Islam's New Religious Movement. Ibid.
5. المرجع السابق
6. و يلاحظ ذلك بالمقارنة بين المؤهلات العلمية لبعض من كبار رموز التيار السلفي وبين مؤهلات العالم الأزهري، فلو صرفنا النظر عن ماهية المحتوى، لايزال الأزهر الشريف يعنى بتدريس منظومة علمية متكاملة، يمكن القياس على مراحلها وتطبيق معايير متقاربة على أهلية طالب العلم في كل من تلك المراحل، بينما يفتقر كثير من دعاة التيار السلفي إلى هذا التأهيل، والنظر إلى مناهج معاهد إعداد الدعاة يفسر كثيرًا من أوجه التناقض بين رموز التيار.
7. أنظر بيان الدعوة السلفية الأول على رابط موقع صوت السلف: http://www.salafvoice.com/article.php?a=5115.
8. أنظر بيان الدعوة السلفية الثاني:

http://www.salafvoice.com/article.php?a=5139

9. أميمة عبد اللطيف، "السلفيون والسياسة في مصر"
10. انظر حوار الشيخ محمد حسان على قناة الرحمة 9 فبراير 20133، http://www.youtube.com/watch?v=k5CZdCaQF90
11. انظر مدونة الحركة السلفية من أجل الإصلاح بتاريخ 18 يناير 2011:

http://alharakahalsalafiah.blogspot.com/2011/01/25_26.html

12. انظر بيان الحركة بتاريخ 27 يناير 2011:

http://alharakahalsalafiah.blogspot.com/2011/01/blog-post_3737.html

13. انظر أميمة عبد اللطيف السلفيون والسياسة في مصر ص 8-9
14. انظر الموقع الرسمي للجمعية على :

http://www.elsonna.com/catplay.php?catsmktba=10353

15. انظر موقع الجمعية على الرابط: http://www.ansaralsonna.com/web/play-5208.html.
16. انظر بيانات الجمعية على موقعها:

http://www.ansaralsonna.com/web/play-5209.html

17. http://www.ansaralsonna.com/web/play-6120.html
18. انظر تصريحات نادر بكار الأخيرة على موقع جريدة الأهرام بتاريخ 3 / 1/ 2013، على الرابط:

http://gate.ahram.org.eg/News/290921.aspx

19. انظر مبادئ الحزب على موقعه الرسمي:

http://www.alasalah.org/principles.html

20. انظر موقع الحزب الالكتروني:

http//:www.eslah-nahda.org/vision

21. انظر سلوى العوا "الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر 1974-2004) القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ص 66-84

وموقع الحزب الإلكتروني:

http://benaaparty.com/default.aspx

22. مقابلة مع د/ أشرف الشريف الأستاذ بالجامعة الأمريكية وأحد المراقبين للشأن السلفي ،يناير 2013.
23. أحمد محروس، "استقالات جماعية بحزب الوطن بالإسكندرية، واتهامات بنشر توكيلات وهمية" جريدة الشروق 5 مارس2013 على الرابط:

http://www.shorouknews.com

24. علي عبد العال، " الدعوة السلفية بالإسكندرية: النشأة التاريخية وأهم الملامح" القاهرة مركز الدين والسياسة للدراسات، بدون تاريخ.

أيضًا، ياسر برهامي، المشاركة السياسية وموازين القوى، موقع صوت السلف، مارس/ آذار2007 ، على الرابط:

http://www.salafvoice.com

25. انظر مدونة الحركة على الإنترنت:

http://alharakahalsalafiah.blogspot.com/

26. انظر صفحة الجبهة على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك):

https://www.facebook.com/gabhasalafia/info

27. يلاحظ من ذلك أنه يصعب به إطلاق وصف «السلفية» كمفهوم تحليلي على الجماعات والحركات داخل التيار السلفي، فمفهوم السلفية هو في أفضل الأحوال تصنيف عقيدي محض، لا يصلح للتحليل السياسي ولا لتصنيف

التكوينات الاجتماعية والدينية المنبثقة عنه، حيث تتباين الأخيرة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية.

28. استند فيما يتعلق بأسباب انشقاق حزب الوطن عن حزب النور السلفي وعن ظاهرة التفتت السياسي للتيار السلفي إلى المعلومات التي وفرها السيد أحمد بديع، القيادي بحزب الوطن، في مقابلة بتاريخ 3 إبريل 2013 في مقر الحزب بالقاهرة. كما أبرز نادر بكار في كلمته بمؤتمر «إدارة التحول في مصر: رؤية سياسية واقتصادية» 6-7 إبريل 2013، هذا الموضوع من خلال انتقاده لفشل حزب النور في تسويق القرارات القيادية داخليًّا وفي المستوى المحلي، وذكر مثال قرار حزب النور بدعم المرشح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح، بينما اتجهت بعض القيادات إلى التنسيق مع اللواء أحمد شفيق.

29. ويظهر ذلك من غالب الاتهامات المتبادلة بين حزب الوطن وحزب النور على الساحة الإعلامية، فالأول يتهم النور بأنه يدعم قيادات بعينها لتتصدر مواقع الحزب القيادية، والثاني يتهم الوطن بأنه يعمل لحساب حزب الحرية والعدالة وأن انشقاقه إنما تم بإيعاز خيرت الشاطر- القيادي بجماعة الإخوان. ويؤكد ما سبق، أن برامج الأحزاب السلفية تتشابه إلى حد كبير، ولا يقدم أي منها مشروعًا سياسيًا متكاملًا، بل تنحصر أطروحات الأحزاب السلفية في نطاق المقولات الفضفاضة المتكررة.